الباب الأول

واقع التعليم في الوطن العربي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة فرنسا، شعر الناس بخيبة أمل فادحة، وفي ظل هذا التشاؤم من حرب خاسرة طرح شارل ديجول سؤالاً ذا مغزى حين سأل عن أوضاع التعليم في فرنسا وعن حالة الجامعات والقضاء، فأخبروه أن التعليم والقضاء بخير، فقال: إذن فرنسا بخير؛ ويُفهم من هذا أن حالة التعليم في دولة ما هي معيار نجاح الدولة وتقدمها وصحوتها بعد كبوتها وقد سُئل أحد الساسة أيضاً عن رأيه في مستقبل أمة فقال: ضعوا أمامي منهجها في الدراسة أُنبئكم بمستقبلها فأهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية؛ والوحيدة هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها.

ولا شك أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجرى في العالم هو تنافس تعليمي فثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم ، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية ، لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد في هذا السباق العلمي مكانته، يفقد إرادته ، وهذا احتمال لا نطيقه ولا يصح أن نتعرض له واليوم يعيش العالم ثورة في المعلومات لم يسبق لها مثيل، سهل اتساعها وانتشارها التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،وصار أهم مقاييس تقدم الأمم والشعوب، مدى تقدم التعليم في كل بلد ، والحقيقة الواضحة وضوح الشمس، التي لا تخفى على أحد أن التعليم في معظم الوطن العربي يعاني إما في إمكاناته أو سياساته أو مناهجه، وربما في كل هذه العناصر مجتمعة.

ورغم هذا فصورة تعليمنا العربي المعاصر ليست بالسوء الذي يؤدي إلى الظلام ، فهناك طرق وأساليب يمكن إتباعها تمثل بصيص أمل للنهوض بالتعليم في أغلب أقطارنا العربية، وأول هذه الطرق يتمثل في التعرف على عناصر التعليم لوضع أيدينا عليها وتحديدها للعمل على الارتقاء والنهوض بها، وبالتالي النهوض بالمنظومة التعليمية بأكملها.

وعن التعليم الجامعي في الوطن العربي فعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطوير وتحسين وزيادة كفايات التعليم العالي في الدول

العربية لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات، إلا أن فعالية نظام التعليم العالي العربي لا تزال محدودة، نتيجة لارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات، هجرة العقول العربية إلى الخارج، ضعف مستوى محتويات المكتبات الجامعية، وتدني مستوى الخريجين وعدم ملاءمتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع ويشير دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي الذي تتطلبه إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي إلى ضرورة أن تكون مخرجاتها متلائمة مع غاية التعليم وأهدافه، وأن ضمان جودة المخرج منه يقتضي التركيز على المتعلم ، والاهتمام بالطالب، وتحقيق جودة التعليم العالي وترجع الدراسات والأبحاث ضعف الملاءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية التي من مؤشراتها : تدني التحصيل والتأهيل المتخصص وضعف قدرات التحليل والإبتكار والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة والخريج تطغى عليه ملامح وطبيعة التعليم التقليدي، بمعنى أنه يعتمد على بناء صورة تاريخية مثالية في ذهن الطالب وغالبًا الصورة مثالية لكنها لا وجود لها في الواقع، وهذا ينسحب على كل مواد العلوم الإنسانية والثقافية فالتعليم بعيد عن الحياة والواقع وحقيقته والمناهج والكتب المدرسية، تمثل عناوين جديدة

لمحتويات قديمة وتقليدية والحديث هنا عن مناهج رسالة المؤسسة التعليمية نقطة إنطلاق أنظمة إدارة الجودة فيها العلوم الإنسانية والآداب وبالتالي تنتج خريجين عاجزين عن التعامل مع العالم الصناعي التقني وضعف ارتباط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وعدم توفر خبرات محلية أساسية وضرورية، أدى إلى تزايد عدد الباحثين عن العمل من الخريجين، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح وضعف تركيز نظام التعليم على مجالات وميادين ذات أهمية في الاقتصاد المعاصر في جميع أنحاء العالم، مثل تقنية المعلومات ، والتقنيات الصناعية والإلكترونية ، مما جعل مساهمة العناصر الوطنية في هذه الميادين محدودة للعمل داخلياً وخارجيا وكذلك ضعف قدرة التعليم، وتواضع مساهمته في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة،وهو في الحقيقة مجتمع القرن الحادي والعشرين، أي بناء رأس المال الفكري والعقلي المحرك للحضارة المعاصرة لهذا كان لابد لمؤسسات التعليم العالي العربي أن تطبق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي حتى تضمن تطوير برامجها التعليمية لتواكب تقدم العصر ومتطلباته بإنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد تكون مسئولة عن وضع المعايير والمفاهيم لضمان الجودة للتعليم العالي ليلبي حاجة المجتمع واحتياجات السوق المحلي، الإقليمي، العالمي.

ومن أبرز مظاهر التعليم في الدول العربية فيما يلي:

١- تدني نوعية التعليم العربي:

تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم،وضعف الطالب والمدرس على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدريسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر؛وتخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج،والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضاً ويمزج العلوم المختلفة ببعضها بعضاً.

٢- نمطية التعليم العربي:

فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه إلى حد كبير،لكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال

النصف قرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب مع حقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي،والاقتصادي،التكنولوجي الحادث في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة وكانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن فقد تطورت الحياة لذلك لابد أن تؤسس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية،وتوفر أيدي عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة،وما لم يبدأ العرب في تنويع وتحسين تعليمهم وبرامجه فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول والمهارات البعيدة عن العالم المعاصر وحركته الاقتصادية، والاجتماعية.

٣-ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين:

إذْ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء نتاج نظام تعليم قائم على التلقين وهم بعد التخرج يطبقون هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة.

٤-عدم توفر بيئة مدرسية :

في العديد من الدول العربية لاتتوفر البيئة المدرسية ولا المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية التربية، سواء تعلق ذلك بالمباني أو تجهيزات الفصول والمعامل، أو فرص التعبير الحرّ عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثّر تأثيراً سلبياً على عملية التعليم، ويحدّ من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وأسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس والمعاهد والكليات أيضاً.

٥- تفشّي الأمية بشكل كبير :

في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعّال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال.

أما عن المشاكل التى تواجه التعليم فى العالم العربى ففى ضوء استقراء الأسس الفلسفية والفكرية لمجتمع المعرفة، نعرف لماذا يقف المجتمع العربى مانعاً وعائقاً أمام تأسيسها فى منظومة المجتمع وفى مقدمتها منظومة التعليم والمعرفة،وهذه الأسس هى : حرية الرأى والتعبير والتنظيم، تعميم التعليم وتضييق فجوة المعلومات الرقمية،

وإنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة فى النسيج الاجتماعى، وإبداع نموذج معرفى ذي خصوصية ثقافية، ويمكن ملاحظة أن اختلال الأركان السابقة فى الحالة العربية معلومة ومتفق عليها ويمكن حصر أهم المشاكل التى تواجه الواقع الراهن للتعليم والمعرفة فى البلدان العربية على أساس أنهما أهم عناصر منظومة المجتمع فى النقاط التالية :

١- ان التحدى الأهم فى مجال التعليم يكمن فى تردى نوعية التعليم المتاح،بحيث يفقد التعليم هدفه التنموى والإنسانى من أجل تحسين نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقى أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوى فى تحديد نوعية التعليم، من أهمها : سياسات التعليم، وضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم.

٢- على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير تعليم ما قبل الابتدائى فى بعض الدول العربية، إلا أن نوعية التعليم المقدم لها ما زالت لا تلبى متطلبات النهوض بقدرات الأطفال وتنميتها من أجل تنشئة جيل قادر على الإبداع والابتكار،وفى الأغلب تركز رياض الأطفال فى البلدان العربية على تعليم القراءة والكتابة دون الاهتمام بالنمو المتكامل للطفل.

obeikandl.com

٣- ما زال التوسع الكمى فى التعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدل الأمية، خاصة فى بعض البلدان العربية الأقل تطوراً وبين الإناث واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم فى التعليم الأساسى، وتدنى نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامى مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام ١٩٨٥م.

٤- على الرغم من الإنجازات التى تحققت فى مجال التوسع الكمى فى التعليم فى البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام ما زال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى بعضها ينتمى مثلنا للعالم النامى مثل ماليزيا والهند، من ذلك تناقص الإنفاق على التعليم، وتردى نوعيته، التكدس المخيف للطلاب فى مؤسساتنا التعليمية، إذ جاء التوسع الكمى فى نشر التعليم العالى على حساب نوعيته وجودته، وإن كان المستوى الأكاديمى لهيئات التدريس يمثل جانب قوة فى المنطقة العربية، فعدم كفاية هيئات التدريس يعد جانب ضعف يستحق الاهتمام والمعالجة.

٥- لتقييم مستوى التعليم علينا تلمس قدرات المعلمين على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدى الخلاق، إلا أن المعلومات المتاحة لمثل هذه الجوانب نادرة،ولا شك أن هناك عدداً كبيراً من المعلمين من ذوى الخبرة والمؤهلات العالية الذين يلعبون

دوراً حيوياً فى إنجاز العملية التعليمية، لكن توجد مجموعة من العوامل تؤثر بالسلب على قدراتهم منها على سبيل المثال :

أ-تردى مستوى المرتبات للمعلمين فى بلدان عربية كثيرة، مما اضطر المعلمين فى كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال أخرى تستنفذ طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية.

ب-تنوع مصادر إعداد المعلمين واختلافها فى بعض البلدان العربية ونوعية التدريب الذى يتلقونه، سواء فى الكليات أو المعاهد، حيث يسود التلقين ويقل التفكير النقدى.

٦- انتشار مجموعة من المظاهر والصفات السلبية أثرت على الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموى والإنسانى، حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف، وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه، وأدى ذلك كله إلى قتل الرغبة فى الإنجاز والسعادة والانتماء، وساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة فى إحداث التغيير المنشود فى الوطن.

٧- غياب واضح لسياسات التعليم فى كثير من البلدان العربية فمشكلات محتوى المناهج، وشكل الامتحانات وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللغات الأجنبية كلها مسائل لن يتم حسمها بدون صياغة لرؤية واضحة

ومتكاملة لهدف التعليم ومقتضياته، وتتسم سياسات التعليم فى بعض البلدان العربية بقدر عال من التذبذب، ويمكن اعتبار السياسات المتصلة بتعليم اللغات الأجنبية فى المدارس العربية مؤشراً دالاً على غياب رؤية تعليمية واضحة تسعى إلى تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره، من خلال تقوية اللغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها،مع الحرص على تعلم اللغات الأجنبية فى الوقت نفسه.

٨-فى الوقت الذى تظهر فيه الإحصائيات الارتفاع المطرد فى عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالى فى البلدان العربية مع الارتفاع الملحوظ فى نسبة الإناث إلا أن هذه الإحصائيات تظهر أيضاً أن قلة منهم قد اختارت التخصص فى العلوم الأساسية كالهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى، مما يعد مؤشراً سلبياً فى إطار السعى لبناء قدرة بشرية متوازنة فى مجال العلم والتكنولوجيا.

٩- على الرغم من بدء عدد من الدول العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضى فى تنفيذ مشاريع للتطوير التربوى، تنصب على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال تعديلات على محتواها من قبل فرق عمل وطنية إلا أن بعض الباحثين يرى أن المناهج الدراسية العربية تبدو كأنها تكرس الخضوع والطاعة والتبعية والاستكانة، ولا تشجع على التفكير النقدى الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد

المسلمات الاجتماعية أو السياسية، وتقتل فيهم نزعة الاستقلال والإبداع والابتكار.

١٠- تنامى ظاهرة هجرة العقول العربية نظراً لغياب الدعم المؤسسى لإنتاج المعرفة، وعدم توافر بيئة مواتية ويترتب على هذا خسارة ناتجة عن تكلفة إعداد هذه الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة، بل إلى تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات فى التنمية الوطنية خاصة فى بناء منظومة المعرفة الوطنية.

١١- لم تتحقق تجربة البلدان العربية فى نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة والنهضة التكنولوجية المرجوة،ولم تحقق أيضاً عائداً استثمارياً مجزياً، فاستيراد التكنولوجيا لم يؤد إلى توطينها ثم تطويرها، وهناك أسباب عدة لذلك منها : الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم دون الاستثمار فى إنتاج المعرفة محلياً، والاعتماد فى تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث فى البلدان المتقدمة معرفياً دون إيجاد التقاليد العلمية المؤيدة لاكتساب المعرفة عربياً.

١٢- يعانى العالم العربى فى بنيته التحتية من تخلف معرفى، مما يجعله دون مستوى التحدى فى بناء مجتمع المعرفة، حيث ينخفض عدد

الصحف فيه عن ٥٣ لكل ١٠٠٠شخص مقارنة بـ ٢٨٥ صحيفة لكل ١٠٠٠شخص فى الدول المتقدمة، ولا يصل عدد خطوط الهاتف فيه إلى خُمس نظيره فى الدول المتقدمة، وأقل من١٨جهاز كمبيوتر لكل ١٠٠٠ شخص عربى مقارنة مع المتوسط العالمى وهو ٧٨ جهاز كمبيوتر لكل ١٠٠٠ شخص، واقتصار عدد مستخدمى الانترنت على ١.٦% فقط من السكان العرب مقارنة مع ٦٩% فى بريطانيا و٧٩% فى الولايات المتحدة، وقلة عدد الكتب المترجمة إلى أقل من كتاب واحد فى السنة لكل مليون شخص عربى، مقابل ٥١٩كتاباً فى المجر و٩٢٠ كتاباً فى أسبانيا لكل مليون من السكان،ولا يزيد عدد العلماء والمهندسين العرب العاملين فى البحث والتطوير عن٣٧١ فقط لكل مليون من السكان، مقارنة بالمعدل العالمى وهو ٩٧٩ لكل مليون من السكان.

١٣- رغم زيادة عدد البحوث العربية، إلا أن نشاط البحث العربى ما زال بعيداً عن الابتكار، فهناك زيادة ملموسة فى العقود الثلاثة الماضية بلغ معدلها السنوى١٠%،إلا أن هذه الزيادة متواضعة مقارنة بما حققته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين، والنمور الأسيوية ولا يتجاوز ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير ٢% من الناتج القومى، فى حين تتراوح النسب فى البلدان المتقدمة بين ٢.٥% و٥%، ويأتى ٨٩% من هذا الإنفاق من مصادر حكومية وتسهم قطاعات الإنتاج

والخدمة بنحو ٣% فقط، مما يدل على غياب الوعى الاجتماعى بضرورة دعم العلم والعلماء.

١٤- لم يتجاوز انتاج الكتب فى البلدان العربية ١.١% من الإنتاج العالمى، رغم أن العرب يشكلون ٥% من سكان العالم، وعلى الرغم من وجود ٢٨٤ مليون عربى يتحدثون اللغة العربية فلا تتراوح النسخ المطبوعة من أى رواية أو مجموعة قصص قصيرة ٣٠٠٠نسخة، ويواجه المبدعون العرب قلة عدد القراء لارتفاع معدلات الأمية وضعف القدرة الشرائية، أما الناشرون العرب فيجدون صعوبة بالغة فى توزيع الكتب الصادرة من بلد عربى إلى بقية البلدان العربية لأسباب متعددة منها : الرقابة، العزوف عن القراءة، القدرة الشرائية، البنية الأساسية لتوزيع الكتاب، القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

١٥- هناك إنتاج معرفة عالٍ فى مجالات الفنون المختلفة والأدب والمسرح، السينما، الموسيقى، الفنون التشكيلية، غير أنه إنتاج قليل ولا يتناسب مع الحجم العربى بإمكاناته الطبيعية والبشرية.

ويمكن إجمال الخطوط العامة لوصف صورة واقع التعليم والمعرفة الحالى فى البلدان العربية فى النقاط التالية :

١- تزايد نسبة الأمية مقارنة ببقية دول العالم.

٢- تزايد معدلات هجرة العقول من الوطن العربى إلى الخارج.

٣- تزايد الاهتمام بالتعليم الغربى مع تقليل أهمية اللغة العربية.

٤- تباين موارد ومخرجات التعليم بين الدول العربية وداخل الوطن الواحد.

٥- غياب التنسيق والتكامل فى التعليم العربى.

٦- نقص الاستثمارات فى التعليم العربى.

٧- انفصال التعليم عن حاجات أسواق العمل فى الوطن العربى.

٨- زيادة الطلب على خريجى التعليم الأجنبى عن التعليم العام.

٩- عدم وجود شبكات للمعلومات تضم المؤسسات التعليمية.

١٠- التطبيق الجزئى لبعض تقنيات المعلومات والاتصالات.

١١- التأخير فى الإفادة من التقدم الكبير فى تقنيات المعلومات والاتصالات فى التعليم والتدريب.

١٢- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وهروب الدارسين إلى الكتلة الشرقية فى أوروبا وبعض مؤسسات التعليم غير المعترف بها فى الخارج من بيروقراطية التعليم العربى.

١٣- ارتفاع تكاليف التعليم الخاص فى الوطن العربى.

١٤- التركيز على التعليم الغربى الكامل فى الكتب والدوريات والبرمجيات والانترنت والأساتذة وفقدان الثقة فى التعليم المحلى.

ولأن التعليم أساس التنمية والتقدم فقد كانت فلسفة التعليم اللانمطى بالجامعات العربية ان الإصلاح يبدأ بالتعليم ونشر العلم وكفالة حرية البحث العلمي ودعم العلماء مادياً وأدبياً بما يضمن لهم حياة كريمة توفر لهم القدرة علي مواصلة البحث العلمي ومن الضروري أن تكون فكرة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد معروفة لدينا بصورة واضحة ، حيث يرتبط المصطلحان في مفهوم واحد لدي معظم المؤسسات التعليمية التي تنهج نظام التعليم المفتوح ، وتستخدم التعليم عن بعد في أساليب وطرق التعليم بها ويُنظر إلي التعليم المفتوح والتعليم عن بعد لدي الدول المتقدمة علي أنه أداة فعالة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التطور الهائل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الذي أصبح وسيلة فعالة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل اقتصاد عالمي يرتكز علي المعرفة حيث أصبح من الممكن الوصول بسرعة وسهولة إلي مصادر المعلومات عبر الشبكة الدولية فيما يتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية للمجتمعات المختلفة بل وداخل المجتمع الواحد بمختلف شرائحه ويتيح هذا النظام التعليمي فرصة استكمال الدراسة لكل من حرمته ظروفه من الاستمرار حيث يسمح للراغبين بغض النظر عن أعمارهم ومكان إقامتهم ومدي تفرغهم للدراسة المنظمة فقط بشرط القدرة العقلية والعلمية حيث لا يشترط التفرغ ولا

الانتظام في الحضور اليومي للجامعة بذلك ويتعهد نظام التعليم المفتوح بنقل العملية التعليمية إلي الطالب في محل إقامته أو عمله بحيث يمكن للطلبة العاملين التوفيق بين عملهم وتعلمهم ويتيح لهم أن يكيفوا برنامجهم الدراسي مع أوضاعهم العملية والمعيشية ومن البديهي أن له ضوابطه بدءاً من معايير النجاح في اختبارات القبول والتسجيل للدراسة في هذا النظام التعليمي إلي ضوابط معايير متابعة المحاضرات الدراسية ثم ضوابط الاختبارات الدورية والمرحلية التي تحددها مؤسسات وجامعات التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد وبشكل أوضح ففي التعليم عن بعد يستطيع الطالب اختيار البرامج حسب قدرته علي التعلم واهتماماته وظروف حياته وعمله دون أي شروط مسبقة تتصل بالفترة الزمنية المسموح بها للانتهاء منها في فترة زمنية محدودة ، أضف إلي ذلك أنها لا تراعي التباين بين الطلبة من حيث القدرات والاهتمامات فيما تستخدمه من وسائط التعلم وطرائقه ومواعيده كما تمتاز نظم التعليم عن بعد بأنها توظف وسائط عديدة لنقل الفرص التعليمية إلي مكان وجود المتعلم إضافة إلي توفير فرص الالتقاء المباشر المتمثل في اللقاءات الفردية والجماعية والمحادثة والمؤتمرات الالكترونية وتلعب الجامعة في إطار نظم التعلم عن بعد دوراً مهماً في عملية تطوير مواد التعليم حيث يتم إعدادها بصورة تنسجم مع أهدافها وغاياتها من جهة، كما

تنسجم مع خصائص المتعلم وسماته وظروفه بينما نجد أن نظم التعلم التقليدية تتبني مواد تعليمية تقليدية تُقدم للطلبة عامة بغض النظر عن التباين بينهم ولاتوفر للطالب ما يعينه علي التعلم الذاتي وعن أبرز مميزات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد توفير خيار التعلم مدي الحياة وقدرة المتعلم علي متابعة الإنجاز الفردي والتحديث والتوزيع السريع للمعلومات وتوافر التنويع والثراء المعرفي في المحتوي المقدم والاطلاع علي وجهات نظر متعددة ومراعاة الاهتمامات الفردية وميزة التحكم للمتعلم وتوفير شبكات لمجتمعات ذات اهتمامات واحدة والتعليم عن بعد أو التعليم المفتوح هو التحول من التعليم التقليدي إلي التعليم بمساعدة التقنية بمعني ميكنة جميع عمليات التعليم(التدريس،التمرين الاختباراترصد الدرجات متابعة التقدم المناقشات المراسلات والتفاعل) ويشمل هذا النظام التعليمي مجموعة من التطبيقات وعمليات التدريس بواسطة الحاسبعبر الانترنت والفصول الافتراضية وهو مناسب لجميع صور التعليم في المدارس والشركات وللتعليم عن بعد أو التعليم المفتوح نظام متكامل لإدارة العملية التعليمية كلياً أو جزئياً عبر الانترنت ويشمل إدارة المقررات وأدوات الاتصال المتزامن وغير المتزامن وإدارة الاختبارات والواجبات والتسجيل في المقررات ومتابعة تعلم الطالب من خلال إدارة النظام التي تقوم بإنشاء المقررات وتوزيع صلاحيات المعلم

وعليه وضع المحتوي والاختبارات وطرح المناقشات وبث المحاضرات والطالب منوط به قراءة المحتويات والمشاركة في الأنشطة ومشاهدة المحاضراتوالتسجيل في نظام التعليم عن بعد والمفتوح من التقدم بنموذج للالتحاق يؤدي بعده اختباراً للقبول ثم يخطر بالقبول بواسطة البريد الالكتروني ويقوم بتسديد رسوم الدراسة عبر الموقع ثم يحصل الطالب علي جدول بالمقررات الدراسية للتسجيل فيها ويخصص هذا النظام رقماً دراسياً وكلمة مرور للطالب المقبول ويمكن للطالب غير المسجل الدخول كزائر فقط ويتم بعد الانتهاء من الدراسة إصدار شهادة تخرج وتتوفر المقررات الدراسية في هذا النظـام من خلال المشـاهدة والاستماع والقراءة والإجابة التفاعلية مع الـدروس عبر جهاز الحاسب ويتم إضافة المحتوي والدروس والمقررات بطريقة سهلة لا تتطلب أي معرفة بلغات البرمجة ويتم التعليق علي أداء المتعلـم وإعلامه بمستواه كما يمكن إنشاء المقرر من قبل المدرس أو ربط برنـامج تعليمي جاهز بالنظام ويمكن للطالب وضع ملاحظاته علي محتوي الاختبارات في التعليم عن بعد يتم بناء الاختبارات لتقديمها إلي الطلاب عبر الحاسب من خلال اختيار عدة أنواع من الأسئلة(الاختيار متعدد الصواب والخطأ وكتابة الموضوعات) ويتم تخزين درجات الطالب في جداول خاصةكما يمكن إرسال الاختبار عبر البريد الالكتروني الخاص بالطالب ويتم تحديد

موعد إنزال الاختبار في موقع الطالب،ويستطيع المدرس إنشاء بنك لأسئلة الاختبارات يتم إرسال النتيجة عبر البريد الالكتروني أو يطلع عليها الطالب في موقعه كما يقوم المعلم بإرسال الواجبات في شكل ملفات بهيئات متعددة ويقوم الطالب بتحميل الإجابة علي الموقع يقدم النظام تقريرا بالواجبات المسلمة والطلاب شاملا التاريخ والوقت ويقوم المدرس بتقديم الواجب وإعطائه درجةكما يمكن تحديد موعد نهاية تسليم الواجب بحيث لا يسمح بتسليم الواجب بعده ويقوم المعلم بكتابة التعليقات علي إجابات الطلاب وواجباتهم مع المدرسين بصورة غير مباشرة لإثراء معلومات الطلاب والتعرف علي اهتماماتهم وقدراتهم ويتم ربط المشاركة برقم الطالب وأسمة الحقيقي كما يمكن وضع منتدى لكل مجموعة من الطلاب ويعتبر البريد الالكتروني وسيلة مهمة في التعليم عن بعد والمفتوح لإرسال واستقبال الرسائل ووسيلة للمناقشة وتبادل الخبرات ومتابعة أخبار المقرر ولإرسال الواجبات والتعليمات للطلاب ويتم في هذا النظام التعليمي تخصيص ساعات مكتبيه للرد الكترونياً علي تساؤلات الطلاب إما من خلال المتابعة الالكترونية ، حيث تعتبر من أهم ضوابط نظام التعليم من بعد حيث يتطلب تسجيل معلومات عن السلوك التعليمي للطالب ومستوي تحصيله للدروس التي قام بزيارتها ثم وضع الطالب عند المكان الذي وقف عنده في الزيارة

السابقة وتقديم اختبارات التشخيص وتحديد المستوي ويتم وضعة في المستوي المناسب معرفياً ، وأيضاً عن عدد الدروس المنجزة ووقت الانجاز مقارنة بمعايير محددة مسبقة ومعرفة عدد المقررات التي أنهاها الطالب ومعدله الفصلي والتراكمي والمقررات المتبقية للتخرج يتم إطلاع الطالب علي درجاته وواجباته من صفحته الخاصة ويقوم المعلم بوضع ملاحظاته علي مستوي الطالب وتحاول بعض الجامعات تطبيق نظامي التعليم المفتوح والتعليم التقليدي مع استخدام الوسائط المتعددة فهل يمكن بعد ذلك أن يتطلع المسجلين في نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ممن حرمتهم ظروفهم من مواصلة تعليمهم في الجامعات التقليدية وهل يمكن أن تكلل جهود هؤلاء بالاعتراف بدرجاتهم العلمية ومن ثم أصبح ضرورة ملحة وحاجة ماسة استخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات فلا يخفى على أحد رؤى البحث وأفكار الفلسفة التي أكدت مدى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في كافة المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة أهمية التعليم في ذلك الاستثمار وهناك ضرورة في هذا المجال للاهتمام بأربعة محاور رئيسية تجعل من التعليم منظومة متكاملة لتصل إلى الأهداف المرجوة منه في تقدم الشعوب العربية، وهى:- المحتوى العلمي وطرق التدريس والتقويم وتكنولوجيا المعلومات، ونؤكد هنا مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات في

منظومة العملية التعليمية وفي كافة أنماط التعليم المفتوح في الوطن العربي، ويلزم هنا التركيز على أنماط ثلاثة في هذا المجال هي : التعلم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات وباستخدام الحاسب وباستخدام شبكة الإنترنت وفى هذا النمط الثالث المتعلق باستخدام شبكة المعلومات العالمية الإنترنت في التعلم هناك الكثير من الخدمات التي يمكن أن يقدمها منها خدمة التعليم عن بعد، وتوفير متطلبات النجاح فيه ونشير هنا إلى أهم سمات التعليم المفتوح وأهميته من حيث قدرته على توفير فرص التعليم للفرد ، فالتعليم المفتوح يكفل فرص التعليم المستمر بين أفراد المجتمع من خلال وسائل عديدة منها المطبوعات الورقية والبث عبر شبكات الإذاعة وشريط الكاسيت عن طريق الفاكس والبث من خلال قنوات التعليم بالتليفزيون وعن طريق الأقراص المرنة والبريد الالكتروني والفيديو كونفرنس، إلى جانب تكنولوجيا الاجتماعات من خلال الكمبيوتر ويلزم الإشارة إلى ضرورة وجود ضوابط في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام التعليم المفتوح لتوفير عوامل نجاح التعليم عن بعد من خلال إعداد المنهج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والوسطاء والطاقم المدعم إلى جانب الإدارة العليا، وتتمثل هذه الضوابط في هذا المجال في: الضوابط العامة مثل توفير البنية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتخصصين اللازمين في مجال

التشغيل والإدارة التكنولوجية في النظام التربوي العربي - النظام الدراسي وقدرته على تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات وطرح البرامج للتسجيل في نظام التعليم المفتوح في النظام التربوي بالوطن العربي ضمان الجودة والاعتماد، وفى هذا الصدد هناك اقتراح بأن تتم برمجة مجموعة قواعد بهدف ضمان جودة ما يقدم من برامج، ويمكن أن توضع هذه النماذج في المواقع المقترحة للتعليم المفتوح بشبكة معلومات الجامعات العربية هناك ضرورة لوجود شراكة اجتماعية لإعلاء الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ماهيتها، نظم الحسابات وتكنولوجيا البرمجيات، ودور هذا كله فى برامج التعليم المفتوح وأساليبه، وكيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم المفتوح في الوطن العربي؟، وما أهم آليات تفعيلها؟، فمن خلال الخبرات نستنتج عدم وضوح الفلسفة التي يسير عليها العمل في هذا المجال من ناحية الفكر، ومن ناحية المفاهيم في الوطن العربي وهناك الكثير من المفاهيم، التي يجب التركيز بإبرازها في نظام التعليم المفتوح ومن منظور علم التربية فإن مصطلح التعليم المفتوح ينظر إليه كأحد أنواع التعليم اللانمطى ومن ثم يجب تفعيل دور شراكة المجتمع العربي في نمط التعليم المفتوح وما يتضمنه من مدارس بدون جدران والفصول المفتوحة والمدارس الحرة والمدارس المرنة، ودورها في تحقيق أهداف التعليم

المستمر ،وهذا التعليم المستمر يعتمد عدة أساليب لتحقيق أهدافه أهمها أسلوب التعلم الذاتي والتعلم عن طريق المجتمع، والتعلم عن بعد، وهذه تعتمد بدورها على العديد من الوسائط منها الوسائط التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي تلبى متطلبات إعداد المقررات الدراسية تكنولوجياً في منظومة التعليم في الوطن العربي ويلزم إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في النظام التربوي العربي في كل جانب على حدة منها: التعليم المفتوح : برامج الدراسات الحرة والمدارس الحرة والمدارس المرنة والفصول المفتوحة والتعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا نظم الحاسبات وتكنولوجيا البرمجيات وعلاقات التأثير والتأثر بين نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات وهكذا فإن تحديث التعليم العربي في عصر العولمة يعتمد، وبشكل كبير على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا نظم الحاسبات،واستخدام الإنترنت، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا البرمجيات والتدريب في النظام التربوي العربي،فهناك ثلاثة أنواع من التكنولوجيا المستخدمة في مجال التعليم في الوطن العربي عموماً، وفى نظام التعليم المفتوح على وجه الخصوص وهى تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا نظم الحاسبات،وتكنولوجيا البرمجيات،وأهم متطلبات النجاح في هذا الأمر في النظام التربوي في الوطن العربي هي: - توفير أعضاء هيئة

التدريس ومعاونيهم ممن يملكون الرغبة والتدريب المسبق على استخدام تكنولوجيا المعلومات، للاستعانة بهم في نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي .

- إعداد المناهج والمقررات التعليمية وصياغتها على وجه الخصوص لتتلاءم مع نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي، ويجب أن يتوافر فيها الشروط اللازمة لإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات في برامجها .

- تطوير وسائط تعليمية تقابل احتياجات الطلاب بشكل فعال، وتراعى هذه الوسائط بعدى التكلفة والتطور العلمي، بما يتفق مع فلسفة نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي.

- التفكير في كيفية خفض التكلفة العالية اللازمة لتوفير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي في جوانبه المتعددة .

<u>حاجة العرب للتعليم الالكتروني:</u>

زيادة أعداد المتعلمين بشكل حاد لا تستطيع المدارس المعتادة استيعابهم جميعاً، وقد يرى البعض أن التعليم المعتاد ضرورة لإكساب

المهارات الأساسية مثل القرآن الكريم والقراءة والكتابة والحساب، إلا أن الواقع يدل على أن المدارس بدأت تئن من الأعداد المتراكمة من المتعلمين، ومثل هذا النوع من التعليم ينبغي أن يشجع في المستويات المتقدمة الثانوية وما بعدها أما المراحل الدنيا من التعليم فإن هذا النوع من التعليم قد لا يناسبها تماماً .

١. يعتبر هذا التعليم رافداً كبيراً للتعليم المعتاد، فيمكن أن يدمج هذا الأسلوب مع التدريس المعتاد فيكون داعما له .

٢. يرى البعض مناسبة هذا النوع من التعليم للكبار الذين ارتبطوا بوظائف وطبيعة عملهم لا تمكنهم من الحضور المباشر للدراسة.

٣. هذا النوع من التعليم يعتبر واعداً لتثقيف ربات البيوت، ومن يتولين رعاية المنازل وتربية أبناءهن.

٤. من الطبيعي أن تتسبب الممارسات في نظم التعليم التقليدي فى ظهور فجوة كبيرة بين الطموح التعليمي المشروع وقدرة هذه النظم علي تلبيته وأبرز مظاهرها يتمثل في :

أ -الأفراد الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم التقليدي وانقطعوا عن الدراسة لظروف قاهرة والذين يريدون الجمع بين التعليم والعمل والأفراد الذين أكملوا تعليمهم ولكن يريدوا أن يكتسبوا علماً جديداً.

ب -الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة التي ترغب في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولا يتاح لها المجال بسبب سياسات القبول الجامدة.

ت -فئات المجتمع المحرومة من التعليم نتيجة لأوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو إعاقات جسدية.

ث - وهناك أسباب ترجع إلي الجامعات العربية منها التكدس بالطلاب وعدم وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس وعدم وجود مختبرات وأجهزة وتقنيات أخرى بالقدر المناسب لعدد الطلاب الدارسين في هذه الجامعات وعن حاجة الدول العربية إلى التعليم الإلكتروني فالدول العربية في حاجة له نظراً لما يحمله هذا النوع من التعليم من مزايا، وتظهر ملامح هذه الحاجة في:

١- مواجهة الضغط المتزايد للطلاب على الجامعات العربية .
٢- تعزيز دور التعليم العالي العربي في تنمية صناعة المعرفة من خلال التعليم الإلكتروني.

هل العرب مؤهلون للتعليم الإلكتروني؟

تشهد حالياً مؤسسات التعليم العالي في عالمنا العربي، إهتماماً كبيراً ومتزايداً بأساليب وبرامج تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد،

بإعتبارها أحد وسائل وأساليب التعليم الحديثة، التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية في تحسين أداء وجودة التعليم العالي، والتقليل من تكلفته المادية، وتوفير فرص تعليم لأكبر عدد ممكن من الأفراد والتعليم عن بعد هو فرع يندرج تحت مصطلح ومظلة التعليم الالكتروني،ويعتمد إعتماداً تاماً على تقنيات التعليم الإلكتروني، وفي الحالتين فإن الفرد المتعلم يتلقى المعلومات من مصدر بعيد عن المعلم، وهذه الأساليب الحديثة في التعليم، تدعم الإبداع والتعلم الذاتي، بعيداً عن أنظمة التعليم التقليدية لكن السؤال المهم هو، هل نحن جاهزون ومؤهلون بالفعل لدخول عصر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الذي أصبح ضرورة عالمية خاصة مع التوجهات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة في التعليم؟

والإجابة عن هذا السؤال، تقودنا الى الحديث عن البنية التحتية للتقنية وتقنية المعلومات والإتصالات ومدى توافرها لدى هيئات ومؤسسات التعليم في عالمنا العربي، بمعنى هل تتوافر لدينا جميع الأساليب والأدوات الضرورية اللازمة لتطوير محتوى التعليم الرقمي، وما هي اللوائح والتشريعات والمعايير والأنظمة التي تحدد طبيعة ومحتوى مواد الدراسة ومعايير إعتمادها وجودتها،وهل لدينا بالفعل طاقات بشرية كافية ومؤهلة وقادرة على القيام بمسؤولياتها في ترسيخ ثقافة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والإسهام في تطويره، بما يتناسب مع

حاجات وقيم وعادات مجتمعاتنا الى جانب وجود بعض العقليات الإدارية البيروقراطية الجامدة في مؤسسات التعليم العالي، التي تسوق العديد من الأسباب والمبررات غير المنطقية لعدم الإعتراف أو عدم إعتماد مؤهلات وشهادات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ورفض معادلتها.

يمكن القول أن هناك تحديات وعقبات كبيرة تواجه إدخال وتطبيق برامج التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في عالمنا العربي، لكن ذلك ينبغي ألا يثنينا عن مواصلة جهودنا المكثفة نحو الأخذ بأساليب التطور العلمي والتكنولوجي والإستفادة منها في تحسين أداء التعليم وجودته،فسواء شئنا أم أبينا، فبرامج التعليم الإلكتروني حالياً تتوسع وتتطور عالمياً بصورة مذهلة، وستؤدي إلى تغيير جذري في عملية التعليم، محدثة أشكالاً جديدة من التعليم في المستقبل، تتطلب من عالمنا العربي الإسراع في نشر ثقافة التعليم الإلكتروني، وتأهيل الأجيال الجديدة وإعدادهم للتواصل والتفاعل الجيد مع هذا النوع من التعليم، بما يحسن من أدائهم التعليمي ومخرجات عملية التعليم.

فالتوجه نحو ترسيخ وإشاعة ثقافة التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد في عالمنا العربي، أصبح ضرورة ملحة للحاق بالتوجهات العالمية نحو تعليم المستقبل ومستقبل التعليم، الذي أصبح يركز على تحسين أداء التعليم وضمان جودته، وهذا يتطلب في البداية دراسة جادة لمعرفة مدى

استيعاب الأكاديميين والإداريين والطلبة لمفهوم وأشكال التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، وكذلك دراسة إتجاهات الطلبة والمعلمين والمجتمع عموماً نحو هذا النوع من التعليم، خاصة فرص الوظيفة التي يوفرها، مع ضرورة ادخال مقررات ومناهج دراسية اجبارية في التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات لزيادة وعي الطلبة بأهميته، مع الإعداد والتأهيل الجيد للأكاديميين والإداريين والطلبة على مهارات وتقنيات التعليم الالكتروني، خاصة التدريب على مهارات البحث المتقدمة ومهارات الإتصال المرئي والمسموع، والبرمجة مثل تصميم المواقع الالكترونية وصفحات الإنترنت، التي تعد ضرورية وأساسية للتعليم الالكتروني، فالملاحظ أن أغلب الطلبة، قد لا يمتلكون إلا خبرات محدودة في مجال استخدام جهاز الكمبيوتر وشبكة الانترنت، ولا تتعدى فقط مجرد تصفح الإنترنت واستخدام محركات البحث والبريد الالكتروني والدخول لمنتديات الدردشة والحوار ومواقع التواصل الإجتماعي ولتفعيل كل ذلك لابد أن يكون هناك تعاون وتنسيق جاد ومتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع الأخرى المعنية بشؤون التعليم[1]

١ـ التعليم الاليكترونى – المؤلف ص ٦-٣٠

الالكتروني مثل هيئات الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.